قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣ لسنة ٢٠٠٤

بشأن الموافقة على مذكرة التفاهم الخاصة ببرنامج التعاون الهولندى للأسواق الواعدة فى مصر والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢/١١/٢٠٠٣

بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الأولى من المادة (١٥١) من الدستور ؛

قـــرر :

(مـادة وحيدة)

ووفق على مذكرة التفاهم الخاصة ببرنامج التعاون الهولندى للأسواق الواعدة فى مصر والموقعة فى القاهرة بتاريخ ٢/١١/٢٠٠٣ بين حكومتى جمهورية مصر العربية ومملكة هولندا ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية فى ١٢ ذى القعدة سنة ١٤٢٤ هـ .

(الموافق ٥ يناير سنة ٢٠٠٤م) .

حسنى مبارك

مذكرة تفاهم

بين حكومة جمهورية مصر العربية

وحكومة المملكة الهولندية

بشأن برنامج التعاون الهولندى للأسواق الواعدة فى مصر

والمشار إليهما فيما بعد بالموقعين

قررا الآتى :

مادة ١ - أهداف البرنامج :

(أ) المساهمة فى دعم تنمية القطاع الخاص من خلال تحفيز ودعم التعاون الاقتصادى بين قطاع الأعمال فى مصر وهولندا على أساس المشاركة المتساوية والمنفعة المتبادلة مع التركيز على الاستثمارات الخاصة .

(ب) إتاحة الدعم لمبادرات جمعيات رجال الأعمال الهولندية والمصرية فى إقامة مشروعات إرشادية مبتكرة فى قطاعات محددة تتيح الاستفادة من حق المعرفة على المستوى الدولى والمحلى والسلع والخدمات .

(جـ) قيام القطاع الخاص بالاستمرار فى التجارب الناجحة و / أو تطبيقها مرة أخرى .

(د) إسهام مشروعات الأعمال فى الحد من الفقر وتكون الأولوية فى عملية الاختيار للمشروعات التى تساهم فى خلق فرص عمل محلية حقيقية ولنقل المعرفة والاستفادة القصوى من المشروعات الصغيرة والمتوسطة فى سوق العرض ، التشغيل فى المناطق الجغرافية المحرومة ، توليد دخل لمجموعة كبيرة من المستفيدين و / أو المساهمة بطرق أساسية أخرى للحد من الفقر ويجب أن تؤدى المشروعات فى كل الأحيان إلى أعمال تتسم بالاستمرارية .

مادة ٢ - الميزانية :

تتيح حكومة هولندا معونة تنمية رسمية لتوفير الدعم للمشروعات المشتركة المصرية الهولندية ابتداء من عام ٢٠٠٣ فى إطار برنامج التعاون للأسواق الواعدة (PSOM) بميزانية تستهدف أربعة مشروعات فى السنة ومن المتوقع أن يصل متوسط مساهمة البرنامج فى المشروع ٥٠٠ ألف يورو تقريبًا ، ويتم العمل بالمشروع لمدة عامين على الأقل ويمكن مده بعد ذلك - فى حالة اعتبار المشروع ذى فائدة - من قبل الموقعين أدناه ومن خلال تبادل الخطابات .

مادة ٣ - الضرائب :

يقوم المستفيدون من البرنامج بدفع كافة الضرائب (رسوم الاستيراد وضرائب أخرى مباشرة وغير مباشرة) يستفيد المستثمرون من أية مزايا عامة مقدمة من الحكومة المصرية (على المستوى القومى أو الحكومى) لتشجيع الاستثمارات المحلية والأجنبية .

مادة ٤ - الوكالة المنفذة :

تقوم وكالة SENTER التابعة للحكومة الهولندية - بالتشاور مع سفارة المملكة الهولندية فى مصر - بتنفيذ البرنامج نيابة عن حكومتها ، ويمثل قطاع التعاون الدولى بوزارة الخارجية نقطة اتصال نيابة عن حكومة مصر .

مادة ٥ - مجالات البرنامج :

يسعى الموقعان أدناه إلى تشجيع وتنمية تنفيذ المشروعات فى القطاعات الاقتصادية التالية (ويؤخذ فى الاعتبار مقترحات المشروعات الجيدة فى قطاعات أخرى) :

١ - الزراعة بغرض التصدير ، وتجهيز المنتجات الزراعية للتصدير .

٢ - البيئة متضمنة تكنولوجيا البيئة .

٣ - النقل واللوجستيات .

وتكون الأفضلية للمشروعات الواقعة فى المناطق غير الحضرية ويعطى اهتمامًا خاصًا فى جميع القطاعات للقضايا ذات البعد الاجتماعى ، كما يعطى ثقلاً خاصًا فى عملية اختيار المشروعات للمجالات والمناطق ذات الأولوية (المذكورة عاليه) ومجالات وأوجه دعم الفقراء المشار إليها فى مادة ١ (د) وسوف يساعد الموقعان أدناه كلما أمكن ذلك - فى ضمان تنفيذ البرنامج بشكل ميسر .

مادة ٦ - تقديم المقترحات :

تدعو وكالة SENTER مجموعة الشركات مرة كل عام على الأقل لتقديم مقترحات المشروعات ذات التركيز على القطاعات و / أو المناطق المذكورة فى مادة (٥) وتتضمن كل مجموعة شريك هولندى وشريك مصرى على الأقل ويتقدم الشريك الهولندى فى المجموعة بالطلب إلى SENTER ويعمل كنقطة اتصال معها .

يتضمن الاتفاق الخاص بالبرنامج والمبرم بين وزارة الخارجية الهولندية و SENTER الإجراءات التفصيلية التى يتم من خلالها اختيار المقترحات وتخصيص المبالغ ، وتقوم SENTER بإخطار قطاع التعاون الدولى بوزارة الخارجية بالمقترحات التى تحظى بمساهمة مالية فى إطار البرنامج .

مادة ٧ - المراقبة :

تشرف SENTER على المشروعات وترفع تقريراً نصف سنوى عما تم إحرازه من تقدم إلى كل من السفارة الهولندية بالقاهرة وقطاع التعاون الدولى بوزارة الخارجية ، ويتم عقد اجتماع مرة كل عام على الأقل بين العاملين بالسفارة وبقطاع التعاون الدولى بوزارة الخارجية لمناقشة مدى التقدم فى تنفيذ المشروع .

مادة ٨ - تسوية المنازعات :

فى حالة حدوث أية منازعات بين الموقعين أدناه بخصوص تفسير و / أو تنفيذ مذكرة التفاهم يتم تسويتها بطريقة ودية من خلال مشاورات و / أو مفاوضات .

مادة ٩ - المدة والتعديل :

تدخل مذكرة التفاهم حيز التنفيذ من تاريخ التوقيع وبعد استيفاء الإجراءات القانونية وتصبح سارية حتى ٢٠٠٤/١٢/٣١ ويمكن مد هذه الفترة بناء على اتفاق من خلال تبادل الخطابات ولن تنشىء هذه المذكرة أية حقوق أو التزامات فى إطار القانون الدولى .

وقعت بالقاهرة فى ٢٠٠٣/١١/٢ من أصلين باللغتين الإنجليزية والعربية ولكل منهما نفس الحجية ، وفى حالة الخلاف فى التفسير يعتد بالنص الإنجليزى .

عن	عن
حكومة جمهورية مصر العربية	حكومة المملكة الهولندية
	وبالنيابة عن وزير التعاون للتنمية الهولندى
فايزة ابو النجا	**شورد لينسترا**
وزيرة الدولة للشئون الخارجية	السفير الهولندى